**السؤال الأول: منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس فيبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟**

**أولا وقبل الخوض في في الجواب عن هذا السؤال يجب علينا معرفة مفهوم هذه الشرعية التي سنتحدث عن مصادرها وعن تأثير العولمة على هذه المصادر وغيرها من المواضيع.**

**مفهوم الشرعية :-**

قديما وحديثا شكل مفهوم الشرعية تبايناً واختلافاً كبيرًا في كيفية تعريفه لدى العديد من المختصين والمفكرين والباحثين. ولكن هذا الخلاف بين المفكرين والباحثين حول الشرعية ومفهومها لا يعكس اختلافا حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهاتهم حول الهدف من دراسة الشرعية. فهي تكمن في المصدر، والمصدر يجب ان يكون شرعيا. وتغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المجتمع وافراده يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة منها الاجتماعي، الديني، الاقتصادي، الفلسفي القيمي.

ان التباين في ثقافة كل مجتمع عن الآخر يحتم تباعا التباين في اسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لها ولوظائفها. فالثقافة السياسية الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة ولمصادرها وبالتالي لشرعيتها.

**بالنسبة للقسم الأول من السؤال الذي يقول ( ماهي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس فيبر ) فالجواب عليه كالتالي :-**

يميز ماكس فيبر بين ثلاث نماذج للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها كالتالي :-

1. **التقاليد. 2- الكاريزماتية. 3- العقلانية القانونية.**

**سنقوم بعرض بسيط لهذه المصادر او السلطات للوقوف على مفهومها وأهميتها بالنسبة لمكس فيبر.**

**1- السلطة التقليدية :-**

تقوم السلطة التقليدية مستمدة شرعيتها في المجتمعات على اساس الاعتقاد في مبلغ القوة وقدسية العادات والأعراف السائدة، ويرتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، في حين عرفته اوروبا في العصور الوسطى ( الإقطاع ) إن المعتقدات التي سادت منذ زمن طويل وشكلت قواعد أضفت الشرعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم وتميز مكانتهم. يكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة، شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد. ويدين له كل أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء. تقترن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية. ويعتمد الزعيم أو القائد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وتعبر أوامره هذه على رغبات شخصية للقائد أو الزعيم. تتسم بالطابع التحكمي وإن بقي ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة. ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم للمكانة التقليدية/قبولهم وقناعتهم بشرعية الذين يمارسون السلطة التقليدية. ويندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية:

**1-النمط الأبوي.**

**٢-النمط الرعوي القبلي العشائري.**

**3-النمط الإقطاعي.**

1-الأبوي:

يسود في المجتمعات التقليدية البدائية.

سيادة منطق الأب في التعامل مع الأبناء (السلطة المطلقة).

حق الأمر والنهي دون مراجع، والطاعة والالتزام من دون مناقشة.

العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة.

لا وجود لأيّ أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.

**٢-الرعوي القبلي العشائري:**

تأخذ العلاقة بين القائد وأفراد المجتمع طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها.

تنسج هذه العلاقة عبر شبكة معقدة بين البيروقراطيين الموالين للقائد.

يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين.

يحتكر الزعيم وإدارته الثروة في المجتمع، وكذا يوزع المكانات.

**3- الإقطاعي:**

هو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا في المرحلة الإقطاعية.

**٢- سلطة الكريزما :-**

الكاريزما مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية. تلك التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مرتبطة بزعيم بطل مهاب ملهم تاريخي وصاحب رسالة. يملك هذا الزعيم البطل فضائل وصفات يعدها أعضاء المجتمع خارقة. يُقْرَن وجوده في كثير من الأحيان (هكذا يراد) بمساندة قوة عليا غيبية أو إلهية (مبعوث العناية الربانية). ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين سواء كانوا من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية: عبد الناصر، ماو تسي تونغ، هو تشي منه، ديغول، عرفات، بن غوريون، بيجن، لينين، ستالين، تشرتشل، أحمد ياسين وآخرين.

أساس شرعية السلطة في هذا النمط إيمان واعتقاد الجماهير بالقائد، وإيمانه بنفسه وخصاله وسماته الفريدة. لذا، ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بشخص القائد الذي لا يتقيد بأيّ قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة. ويعتمد القائد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه واجتراح المعجزات. شرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بالانجازات والأعمال الباهرة للزعيم، إذ أن إخفاقه يؤدي لزعزعة ثقة المجتمع به ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الصراع السياسي على صعيد النظام.

**٣- السلطة العقلانية–القانونية :-**

يقوم هذا النمط من السلطة على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد ومعايير قانونية موضوعية غير شخصية. يُعطى القابضون على السلطة الحق في إصدار الأوامر بهدف إتباعها والمحافظة عليها وذلك من خلال القاعدة القانونية. وعليه فطاعة أفراد المجتمع لهذه الأوامر تقوم على إيمانهم بالإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معاً. السلطة والنظام السياسي في ظل السلطة العقلانية-القانونية يستمدان شرعيتهما من القواعد الدستورية والقانونية. البيروقراطية وهيكلها الإداري تجسدان هنا السلطة الشرعية العقلانية القانونية.

**اما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال الذي يقول ( ما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟ ) فالجواب عليه كالتالي :-**

بالنسبة لهذا القسم من السؤال علينا في البداية معرفة مفهوم العولمة.

**العولمة :-**

العولمة تعني جعل الشيء عالمي أو جعل الشيء دولي الانتشار في مداه أو تطبيقه.

بالعودة لهذا القسم من السؤال، أعتقد انه من الخاطئ التفكير بإن العولمة أدت بشكل كامل إلا تآكل مصادر الشرعية التقليدية، ولكن بإمكاننا القول بأنها أدت لتغييرات عديدة في في مفهوم الدولة وفي العديد من السياسيات الاقتصادية والإجتماعية، فنستطيع القول بانها اضافت مصادر شرعية جديدة، كالتسهيل في التعاملات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وكذلك اندماج العديد من السياسات والمصالح بين الدول تحت اطار المصلحة العامة. ومن هذا السياق قد يكون من الساذج التفكير بان العولمة الحديثة نجحت في تحقيق أكثر اهدافها كما رسم لها ذلك المفكرون الباحثون الداعمون لهذه النظرية، اذ ان الدولة القومية ذات السيادة والحدود الجغرافية قد لا تقبل ان تذوب تحت اطار العولمة التي تدعوا لنسيان هذه الحدود وكذلك نسيان الثقافة المجتمعية الخاصة وربطها بثقافة عالمية من الناحية الاقتصادية والاخلاقية والقيمية، وكذلك نسيان مفهوم السيادة الذي يعد من اهم اركان الدولة الحديثة ومن المفاهيم الهامة لدى مكس فيبر عند تعريفه للدولة.

هذا كله يأخذنا الى معرفة ان العولمة ساهمت في التأثير على مفهوم الدولة وعلى الكيان المجتمعي والاقتصادي ولكن بشكل محدود وكذلك بشكل لا يسمح لها ان تتجاوز او تنفصل عن الدولة القومية الحديثة وعن الدولة التي صاغها مكس فيبر.

**الطالب / محيي الدين محمد محسن سعيد**